

كلمة الدكتور باسم عوض الله في الجلسة الافتتاحية لاجتماع هيئة مجالس الجامعة

"الشراكة بين جامعة القدس والقطاع الخاص"

معالي الدكتور صبري صيدم / وزير التربية والتعليم/ ممثل فخامة رئيس دولة فلسطين

سعادة الاستاذ الدكتور عماد أبوكشك / رئيس جامعة القدس

السيدات والسادة أعضاء هيئة مجالس الجامعة وممثلي القطاع الخاص

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرجو أن تسمحوا لي بداية أن أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني لأسرة جامعة القدس على تشريفي بالتحدث في الجلسة الافتتاحية لهذا الاجتماع حول الشراكة بين جامعة القدس والقطاع الخاص، كما أتقدم بالشكر الجزيل لكافة الأخوات والأخوة الحضور ولكل من أسهم في التحضير لعقد هذا الملتقى الهام، والذي يأتي في وقت عصيب تتسارع فيه التحديات والمخاطر التي يواجهها الشعب الفلسطيني بشكل عام، والمقدسي على وجه التحديد، وهي تحديات ومخاطر تستدعي منا جميعاً وحدة الصف وتكاتف الجهود، والمبادرة والعمل الدؤوب، كل في مجال اختصاصه، لكل من شأنه تحقيق أهدافنا الوطنية العاجلة والآجلة.

الأخوات والأخوة الحضور،

عند تسلمي لرسالة الدعوة الكريمة للمشاركة والتحدث في هذا الاجتماع، قمت بالتواصل مع اثنين من أبرز المفكرين الرياديين في المنطقة للاستفادة من تجاربهم الريادية الناجحة والبناء عليها، وهم السيد محمد علي العبار- رئيس مجلس ادارة شركة اعمار، في اماره دبي، في دولة الامارات العربية المتحدة، وأحد أشهر رجال الأعمال الرياديين الناجحين، والذي لعب دوراً بارزاً في تطوير وتنفيذ العديد من المبادرات الريادية التي اوصلت دبي الى مستويات تقدم تضاهي ما تم تحقيقه في الدول المتقدمة، وكان آخرها اطلاق منصة "نون" للتجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية، وهي أكبر منصة تجارية الكترونية في العالم تم تطويرها لتقديم حوالي 20 مليون منتج للعملاء. وأود أن أنقل لكم أن الأخ الفاضل محمد العبار قد أكد لي دعمه الكامل لجهدكم الوطني المتميز الرامي لمأسسة الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، وطلب مني أن أنقل لكم مبادرة شركة "إعمار" وشركة "نون" بتوفير 20 فرصة عمل للمتفوقات والمتفوقين من خريجي جامعة القدس، وهو دعم يضاف للدعم المالي المقدم من شركة اعمار لتمويل جزء من خطة الاستقرار المالي لجامعة القدس، والبالغ 5 مليون دولار أمريكي. وأتقدم بخالص الشكر

والتقدير للأخ راشد على جهوده المخلصة وحرصه الشديد على دعم جامعة القدس وتمكينها من خدمة القدس والمقدسيين.

الشخصية الريادية الثانية والتي قمت باستشارتها هو السيد عبد الغني غندور/ المؤسس ونائب رئيس مجلس الإدارة لشركة أرامكس، والرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة ومضة كابتال، التي تقدم منصة متعددة البرامج تهدف الى تسريع وتعزيز البيئات الحاضنة لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث لم يبخل الأخ فادي علي بالنصيحة، واقترح مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تعزز أفق نجاح الشراكة بين جلمعة القدس والقطاع الخاص، والتي ستشملها كلمتي بالتأكيد.

الأخوات والأخوة الحضور،

لا يختلف اثنان على أهمية موضوع الاجتماع، والدور الكبير والقيمة المضافة الهائلة للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الشراكة هي عنصر حاسم في تنمية المهارات والقدرات للشعب الفلسطيني ... وهي ركيزة أساسية لتوليد المعرفة واكتسابها وتوطينها ... وهي متطلب رئيسي لتعزيز روح الابتكار والمبادرة والابداع للشباب الفلسطيني ... وهو محور اساسي لقياس مستوى تقدم الجامعة وتطور مخرجاتها البشرية والعلمية ومساهمتها في خدمة المجتمع ... وهي ضرورة قصوى لتطوير وتحفيز أداء وربحية الشركات وقدرتها على ابتكار المنتجات الجديدة وتطويرها ما هو قائم منها وقد أثبتت كافة الدراسات وجود علاقة ايجابية وقوية بين مستوى التعاون والشراكة بين الشركات والجامعات ومستوى انتاجية وربحية الشركات على المدى الطويل.

وهنا أود أن أضيف لذلك وأقول ... إن نجاح هذا النوع من الشراكات في هذه المدينة المقدسة له معاني وأبعاد أخرى قد لا تتواجد في أي مكان آخر في العالم ... أبعاد سياسية تتعلق بحماية الهوية والوطن والتاريخ ... الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يمكن أن تجسد النموذج والقُدوة لتلاحم وتعاضد الشعب الفلسطيني ووحدة موقفه وهدفه، وتجسد الارادة والعزيمة التي لا تلين للبقاء والصمود والتطور، والايمان الراسخ بحق وقدرة الشباب الفلسطيني على تحقيق مستقبل أفضل رغم ما يعانیه من ممارسات عدوانية واجرامية لأبشع احتلال شهده التاريخ.

تعلمون جميعاً أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المنطقة العربية، كما هو في المناطق الفلسطينية، من أكثر النماذج تخلفاً على مستوى العالم .. في واقع الحال لا يوجد شراكة حقيقية .. وما هو موجود في المجمل هو تعاون قصير الأمد، وغير مؤسسي، وغير مثمر، وفي مجالات محدودة لم ترتق الى مستوى الشراكة ... وكافة المؤشرات تدل على ذلك، وكما يلي:

- وجود فجوة واسعة بين الجامعات والقاع الخاص : وقد بلغ متوسط علامة الدول العربية في مؤشر التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير والابداع (3.4 من أصل 7) بالمقارنة مع علامة 5.7 في اسرائيل.

- غياب الاهتمام بالبحث والباحثين لدى كل من الحكومات والجامعات والمراكز البحثية وحتى شركات القطاع الخاص : وقد بلغ متوسط علامة الدول العربية في مؤشر عدد الباحثين في الشركات التجارية (لكل 1000 فرد من السكان) 19.8 من 100 مقارنة بعلامة 100 في إسرائيل، ومتوسط عدد الباحثين المتفرغين هو 788 باحث لكل مليون مواطن بالمقارنة مع 8255 باحث في غسرائيل.

- ضعف مشاركة الحكومات والقطاع الخاص في تمويل البحث العلمي : حيث لا يتجاوز متوسط الانفاق على البحث العلمي في المنطقة العربية 0.53% من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع 4.3% في اسرائيل.

- عدم وجود فلسفة واضحة لدعم البحث العلمي، ومحدودية قنوات وآليات التواصل والاتصال بين شركات القطاع الخاص والمراكز البحثية، وضعف معرفة القطاع الخاص بالمعلومات والامكانيات المتاحة للجامعات والمراكز البحثية.

- عدم ادراك الجامعات وشركات القطاع الخاص لأهمية الشراكة بينهما على المدى الطويل: وهو ما يؤدي الى التركيز على تحقيق النتائج التجارية الآنية والسريعة في الشركات وعلى البحوث الأساسية في الجامعات، فقط، ويحد من تراكم عوائد الشراكة على المدى الطويل واستدامتها.

- تحديات غياب سياسة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي، وما يترتب عليها من معوقات قانونية وتشريعية وتنظيمية وإدارية وتمويلية.

الأخوات والاخوة الحضور،

تحديات التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص كبيرة وهيكلية في كافة أنحاء العالم العربي، وهنا في القدس وفلسطين هي تحديات أكبر عمقاً، وأكثر تعقيداً، وذات أبعاد أوسع، لأن الجامعات وشركات القطاع الخاص والحكومة والمجتمع تعيش في ظل ظروف وبيئة سياسية واقتصادية وأمنية تفرض تحديات أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها تعمل على افسحال أي جهود تقليدية للتعاون والشراكة في المجتمع الفلسطيني، ويتجلى ذلك في الممارسات اليومية لسلطات الاحتلال والقيود التي تفرضها على حركة الأفراد ورأس المال والقكر، وفي تداعيات تردي الواقع الاقتصادي والمالي على الجامعات والقطاع الخاص وكافة مكونات المجتمع الفلسطيني وخاصة في القدس.

وفي هذا المجال، ورغم تفاقم هذه التحديات، إلا أنني اعتقد جازماً أن فرص نجاح الشراكة بين جامعة القدس وشركات القطاع الخاص الفلسطيني واعدة، فقد اعتاد المواطن الفلسطيني وبالتحديد المقدسي على العيش والتكيف مع الظروف والتحديات وقسوة الحياة، ويملك الإرادة والتصميم لمواجهة هذه التحديات، مهما كبرت، وتحويلها إلى فرص... ولكن هذا يتطلب العمل بمستوى أعلى من الكفاءة والفعالية والمبادرة والتفكير العملي وغير التقليدي لإنجاح هذه الشراكة.

الأخوات والأخوة الحضور،

أجندة وبرنامج عمل المؤتمر شاملة وتعطي كافة المحاور والمرتكزات ذات الأولوية لنجاح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص، في البحث العلمي، وفي تطوير المناهج والبرامج الدراسية، وفي التعليم والتدريب، ودور الجامعات في توجيه البحث العلمي لمعالجة مشاكل القطاع الخاص، كما أن هناك من سيتحدث حول البيئة التشريعية والتنظيمية للشراكة، وتجارب الشراكة بين الجامعة والعديد من المؤسسات الفلسطينية الوطنية الخاصة.

هذه المحاور والمرتكزات هي في غاية الأهمية، وأنا على ثقة بأنه سيتم الخروج بتوصيات ومقترحات ومبادرات سيكون لها دورا كبيرا في مأسسة وتعزيز هذه الشراكة لخدمة أهداف الجامعة والقطاع الخاص والمجتمع الفلسطيني. ولذلك فقد ارتأيت أنه قد يكون من المناسب أن يركز حديثي في هذه العجالة على طرح بعض الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تخدم أغراض الشراكة المؤسسية متوسطة وطويلة الأمد، متمنيا على المتخصصين في الجامعة والقطاع الخاص التباحث في جدوى تبنيها وتحويلها من حالتها النظرية إلى ممارسة وتطبيق وواقع معاش. إن الحديث حول الشراكة بين جامعة القدس والقطاع الخاص يتجاوز المفهوم التقليدي وحتى العالمي للشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص... ما تقوم به الجامعة من مهام، وما تتطلع، وتسعى لتحقيقه من أهداف يتجاوز مهام وأهداف الجامعات العربية والعالمية... اليوم، جامعة القدس تضطلع بأدوار تتجاوز دورها التقليدي، لتشمل مهام وأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية كبيرة... جامعة القدس هي الموظف الأكبر للعمالة الفلسطينية في القدس، وهي المساهم الأكبر في خدمة العمل الاجتماعي في القدس... وهي من أهم المؤسسات التي لها قيمة مضافة نوعية ومرتفعة في الاقتصاد الفلسطيني في القدس... والأهم من ذلك أن لها دور سياسي وثقافي في غاية الأهمية لتعزيز صمود المقدسيين وتثبيت الهوية العربية داخل مدينة القدس، كما أنها تقوم بالدور الأبرز في توجيه وتأهيل الشباب المقدسي للتعيش مع ظروف الاحتلال وما يفرضه من تحديات وقيود، والاستثمار والمهام المتشعبة للجامعة تهيئها لتكون بوابة ومنصة رئيسية للتواصل مع الفلسطينيين في الشتات، وتعزيز مساهمتهم ومشاركتهم في الدفاع عن المصالح الوطنية الفلسطينية، وضمن إطار ما يعرف بمنظومة

الشراكة بين جامعة القدس والقطاع الخاص، ووفق هذه المنظومة سأقوم بطرح مجموعة من المقترحات والأفكار والمبادرات:

أولاً: إمكانية تطوير مبادرة للاستفادة من التعاون والتشارك بين العلماء والباحثين الفلسطينيين في الداخل وفي مختلف أنحاء العالم لتجميع أكبر قدر وأفضل نوعية ممكنة من العلماء والباحثين الفلسطينيين والعرب، لتأسيس هيئة أو مجلس استشاري عالمي يتولى تقديم وتجميع الدعم الفكري والمالي للعلماء والباحثين والطلبة الفلسطينيين للنهوض بقدراتهم البحثية والإبداعية وربطها باحتياجات شركات القطاع الخاص الفلسطينية وحتى الشركات العربية والعالمية، بالإضافة إلى انطلاق العلماء والباحثين الفلسطينيين لمستويات علمية.

ثانياً: إطلاق مبادرة للتواصل مع رجال الأعمال الفلسطينيين والشركات الفلسطينية في الداخل وفي مختلف أنحاء العالم، لتأسيس صندوق للدعم الفكري والريادي في جامعة القدس، بحيث يساهم في توفير التمويل اللازم للاستثمار في الطاقات البحثية والفكرية الريادية للشباب الفلسطيني وتحويلها لمنتجات ريادية تعود بالنفع على كل من الطلبة والباحثين والجامعة والمجتمع الفلسطيني ككل. ومن القترح أن تشمل هذه المبادرة اتاحة الفرصة للطلبة والباحثين في جامعة القدس لإجراء بحوث وتطبيقات في مختلف الشركات والأنشطة الاقتصادية في الداخل والخارج، وتوفير البعثات الدراسية والعلمية للطلبة الرياديين غير المقتدرين وتمويل تأسيس مركز للتميز والإبداع في الجامعة يعمل على تطوير وتسويق الأفكار والابتكارات والتكنولوجيا الحديثة وتحويلها لنشاط تجاري أو لشركات ناشئة.

ثالثاً: تطوير آفاق التعاون والشراكة بين جامعة القدس والقطاع الخاص خارج منظومة العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات ، من شأنه أن يضفي الطابع المؤسسي على عملية المشاركة ويتيح الفرصة للخروج من بوتقة الحرم الجامعي النظري إلى العالم الحقيقي. وهنا تأتي أهمية برامج التدريب الإلزامية، والمشاركة الفاعلة فيما يسمى بدراسات الحالة ومعالجة تحديات تواجه الشركات المحلية والإقليمية، والبحث والتطوير لتحسين كفاءة ما هو قائم من خدمات، وتطوير منتجات جديدة مبتكرة.

رابعاً: الحاجة لإعادة النظر في مقاييس الأداء للخريجين. التحصيل الأكاديمي ودرجات الاختبار للطلبة مهمة، ولكن في عصر الثورة الصناعية الرابعة لم تعد معرفة الطلبة والخريجين مهمة بقدر أهمية ما يمكن فعله بهذه المعرفة من تطوير وابتكار. التحدي الأكثر أهمية اليوم هو تخريج الطلبة الجاهزين للابتكار والتطوير.

خامساً: تخريج الطلبة الجاهزين للابتكار والابداع يتطلب إعادة النظر بالعملية التعليمية، وتوجيهها لتنمية مهارات محددة لدى الطلبة... مهارات التفكير الناقد وحل المشاكل... مهارات

القيادة عبر المعرفة والتأثير... مهارات القدرة على التكيف مع المستجدات والتطورات... تطوير المهارات الإبداعية والريادية الذاتية للطلبة وتنمية قدرتهم على العثور على حلول إبداعية مبتكرة لمشاكل واقعية تواجه الشركات أو المجتمع... مهارات التواصل والاتصال الشفهية والكتابتية الفعالة... مهارات الوصول إلى المعرفة وتحليلها واستغلالها... تنمية قم حب الاستطلاع والتخيل والحلم باعتبارها الأساس لكل ما هو جديد وإبداعي.

سادسا: لا يمكن أن تنجح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بغياب الدوافع والحوافز والإدراك الحقيقي لجدوى وأهمية الشراكة لكلا الطرفين وللمجتمع الفلسطيني ككل. واعتقد أن هناك قصور واضح في هذا المجال وهو ما جعل من مسألة الشراكة تقتصر على آليات قصيرة الأمد تتعلق بالرغبة في تحقيق العائد السريع.... هناك الكثير مما ينبغي فعله لتوضيح هذه الدوافع، والتوعية بأهمية هذه الشراكة ودفعها للأمام وبصفتي عضوا في مجلس أمناء جامعة القدس فإنني أتقدم لأسرة الجامعة بعدد من المقترحات التي يمكن أن تدفع الشراكة بينها وبين القطاع الخاص لمستويات متقدمة ومؤسسية وطويلة الأمد:

- 1) العمل على تطوير دليل سنوي بالفرص الحقيقية المتاحة للتعاون والشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني والعالمي، وجدوى ومقومات نجاح هذه الفرص، بحيث يتضمن هذا الدليل كافة الأفكار الريادية والإبداعية للطلبة والعلماء والباحثين في الجامعة وكيف يمكن استغلالها لمعالجة تحديات الشركات أو تطوير منتجات ابتكارية جديدة.
- 2) إعادة النظر بأنظمة الحوافز والمكافئات للباحثين والطلبة لربطها بالتعاون والشراكة المؤسسية (وليس الفردية) مع شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية.
- 3) دعم وتطوير إدارة الملكية الفكرية في الجامعات لتحسين إدارة أنشطة البحوث وتوجيهها لخدمة أهداف الشراكة مع القطاع الخاص.
- 4) الانفتاح الكامل على شركات القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بنشر الأبحاث والمعلومات والبيانات، و إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لاستخدام مرافق ومعدات وأماكن الجامعة البحثية، وإشراك القطاع الخاص في عملية تطوير البرامج والمناهج والخطط الدراسية.

سابعا: الانتقال والتحول من مرحلة التعاون التقليدي بين الجامعات والقطاع الخاص (التعاون المؤقت وقصير المدى القائم على الاستشارات وعقود التعاون الفردية) إلى مرحلة التعاون والشراكة المؤسسية. وهناك العديد من التجارب والنماذج العالمية التي يمكن محاكاتها ومن الأمثلة على ذلك:

- أ) الشراكة المؤسسية القائمة على تأسيس مراكز تميز دائمة للشركات في الجامعات، ولا شك في أن من أفضل النماذج المقترح دراستها في هذا المجال نموذج شركة سيمنز

(Siemens) الألمانية في تأسيس مراكز تميز وتبادل المعرفة في العديد من الجامعات، حيث كان لهذه المراكز دور كبير في تطوير وابتكار منتجات وتقنيات جديدة للشركة ساهمت بتعزيز ربحيتها.

ب) مأسسة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال فلسفة التعلم القائم على المشاريع التجريبية، حيث يتم توجيه الطلبة للعمل والبحث بعمق لمعالجة مشاكل وقضايا محددة تواجه الشركات، بمساعدة الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وشركات القطاع الخاص. ومن أنجح الدول التي طبقت هذا النموذج سنغافورة، حتى انها قامت بإعادة تصميم المناهج والبرامج الدراسية وفقا لمتطلبات نجاح هذا النوع من الشركات المؤسسية.

ج) التعاون والشراكة في إدارة وتوجيه أنشطة محددة لشركات القطاع الخاص (أعني بالتحديد الأنشطة البحثية والتطبيقية والابتكارية والتسويقية).

الأخوات والأخوة الحضور،

يعيش عالمنا المعاصر اليوم في مراحل متقدمة من الثورة الصناعية الرابعة، تسونامي التكنولوجيا... انترنت الأشياء، الروبوتيكس، الطباعة ثلاثية الأبعاد، الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية... هذه الثورة ستغير الكثير من تفاصيل الحياة البشرية، ليس في الدول المتقدمة فحسب بل في العالم أجمع.

توفر الثورة الصناعية الرابعة فرص هائلة للتطور والتقدم والرفاه... هي تدعم النمو والابتكار والكفاءة والفاعلية وتخفف التكاليف، ولكنها في الوقت نفسه تفرض تحديات كبيرة وخطيرة، ومن أخطرها انتشار البطالة واتساعها، حيث تشير التقديرات إلى أن أتمتة الصناعة من شأنه أن يقلص فرص العمل المستحدثة بحوالي 50% وخاصة في الوظائف البسيطة التي لا تحتاج إلى خبرات علمية وتقنية عالية.

يتطلب الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة والتغلب على تحدياتها توفير بنية اقتصادية اجتماعية سياسية وتعليمية وثقافية شاملة ومتطورة تتواءم مع المضمون الجديد، الذي يفرضه هذه الثورة... وباعتقادي أن الركيزة الأساسية لتحقيق ذلك تعتمد على القدرة على تطوير منظومة التعليم والابتكار والريادة والبحث العلمي. ولا شك في أن الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص تشكل دافعا ومنصة حقيقية وفاعلة لتحقيق ذلك.

الجامعات بحاجة اليوم لاستثمار المزيد من الجهد والمال لتطوير نوعية التعلم واستغلال الطاقات البحثية والابداعية، وفي الوقت نفسه لا يمكن للشركات أن تستمر وتتطور بدون

إعادة النظر في الطرق التقليدية في إدارتها وتشغيلها والتحول نحو المزيد من الابتكار والابداع في مختلف مراحل النشاط الاقتصادي.

الأخوات والأخوة الحضور،

ما بين ممارسات سلطات الاحتلال القمعية والإجرامية... وما بين الفرص والتحديات الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة... تظهر الدوافع الحقيقية لمأسسة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص... متمنيا على الأخوات والأخوة المشرفين على هذا الاجتماع الهام النظر بإمكانية تشكيل مجموعات عمل متخصصة لدراسة الأفكار والمقترحات المختلفة التي يتم طرحها، ووضع تصور متكامل وبرنامج تطبيقي وعملي لتنفيذها، بما يضمن تحقيق أهداف تحويل الجامعة إلى منصة وبوابة للشراكة والتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص، ومع مختلف مكونات الشعب الفلسطيني في الشتات، وخاصة رجال الأعمال وأرباب الصناعة والتجارة والسياحة والتكنولوجيا.

مرة أخرى اسمحولي أن أتقدم بالشكر والتقدير لأسرة الجامعة، ودولة رئيس مجلس أمنائها، ورئيسها الجليل، على إتاحة هذه الفرصة الثمينة، للتحديث أمام نخبة من القيادات الأكاديمية والفكرية والثقافية ورجال الأعمال في قدس الأقداس... وأشكر معالي الأخ العزيز الدكتور صبري صيدم وزير التربية والتعليم ممثل فخامة الرئيس محمود عباس على مشاركته في هذا الاجتماع والشكر الجزيل لكافة الأخوات والأخوة المشاركين ... كما لا يفوتني أن أتقدم مرة أخرى بجزيل الشكر والتقدير للأخ الفاضل السيد محمد العبار على مبادرته ودعمه الكبير وللأخ العزيز فادي غندور على الأفكار والمبادئ الثرية التي قدمها، ولكل من يساهم ويساعد في صمود ورفعة وتقدم جامعتنا الحبيبة، جامعة القدس المباركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،